

و القول بأن الفرق بينهما انما هو في اختصاص كل منهما بوضع، حيث انه وضع الاسم ليراد منه معناه بما هو هو و في نفسه والحرف ليراد منه معناه لا كذلك بل بما هو حالة لغيره لا يرجع الى محصل بعد افتراضه - قدس سره - اتفاق الاسم والحرف في ما وضع له و خروج الاستقلالية عن حريم معنى الاسم والآلية و لا بما هو هو عن حريم معنى الحرف.

والذي كأنه يختم به الكلام: ان الواضع - بما هو واضح - له التدخل في تعيين الموضوع له و حدوده و اشتراط شيء في الاستعمال و نحوه ما دام يرجع الى الموضوع له و ليس باكثر. على سبيل المثال: يضع الواضع لفظه «لا» للنفي و كذا لفظه «ما» و يجعل الاول لنفي و الثاني لنفي آخر و ليس له التدخل في ما يرتبط باللفظ اذا كان خارجا عن الحد المذكور. و لذلك قيل بحق: ان المجاز لا يتوقف على ترخيصه بل يكفي كون استعمال مجازي مطبوعا استحسنة الذوق و ليس ذلك الا لخروج المجاز عن حريم المعنى الموضوع له .

نعم في كل لسان اعتبر اهله قواعد و يتبعونها حذرا عن الخطأ في محاوراتهم من الاعراب و الحركة و السكون و هكذا و لكن ذلك غير ما ننفية من عدم رخصة للواضع في تدخله في ما لا يرتبط به.

و بعد ذلك نقول:

ان ما ذكره المحقق الخراساني تارة - بان الفرق بينهما انما هو في اختصاص كل منهما بوضع و تارة باشتراط الواضع كذا و كذا لا يبتنى على اساس قويم.

- و من الملاحظات الواردة عليه: ان الوضع يتبع الواقع و ما يحتاج اليه في المفاهيم فكثير من الموضوعات هي الاعلام للدلالة على الاعلام الشخصية و كثير منها اسماء الاجناس للدلالة على الاجناس و وضع صيغ الافعال للدلالة على الاحداث و هكذا؛ ففي مثال «سرت من البصرة الى الكوفة» اشياء من اللفظ و المعنى و هي بلدتا البصرة و الكوفة و السائر و السير و بازائها - على الترتيب - : الفاظ «البصرة» و «الكوفة» و الضمير و السير. و السير قابل للتقسيم كما يلاحظ - مثلا - ثلثة الاول فيقال: ابتداء السير و ثلثة الاخير فيقال انتهاء السير. و لكن هنا وجودين ربطيين آخرين و هما نسبة السير في المثال الى البصرة و نسبته الى الكوفة و بازاء هذين الظاهرين وضع لفظتا «من» و «الى» فمفهوم «من» و معناها شيء غير محقق في الخارج بالاستقلال و بنفسه بل تحقق في ظل نسبة السير الى البصرة فهي أنبأت عن معنى في غيره.¹ و بهذا يتضح ان الفرق بين معنى الحرف و الاسم واضح و كل يحكى عن شيء غير المحكى بالآخر. ففي المثال: لو قيل: ابتداء سيرى كذا و انتهاؤه كذا فما يحكى عنه لفظ الابتداء و الانتهاء ليس الاجزاء من السير و هو حدث اوجده السائر و اذا قيل: كان سيرى من البصرة الى الكوفة فما تحكى عنه لفظتا «من» و «الى» ليس الا النسبة بين الطرفين و هما السير و البصرة و السير و الكوفة. فالفرق بين معنى الاسم و الحرف كالفرق بين السماء و الارض و لا ادري كيف تيسر لبعضهم - كالمحقق الخراساني - القول بالاتحاد؟!

و لبعضهم ملاحظات اخرى على مقالة الخراساني واردة عليها.² و نحن نرجع الى هذا البحث استيفاء لاطراف القول في المسالة و تميما له.

¹ تلحظ في ذلك سلسبيل في اصول التجزئة و الاعراب، الاصل السابع، صص 307 - 312.

² من باب المثال لاحظ نهاية الهداية، ج1، ص18.

ان قلت: ان ما ذكر مبين على مقدمة كأنها غير خالية عن النقاش و هي ان الموضوع له للالفاظ : الحقائق الخارجية مع ان من المقرر في محله ان ليست معاني الالفاظ الاعيان الخارجية كما ليست هي الظاهرات الذهنية بماهي ذهنية بل الصحيح كونها حقائق الاشياء لا بشرط كذا وكذا و لذا شدّد على مقالة مثل المحقق الخراساني في قوله بكونها الكلي الطبيعي³ ؛ لان الكلي الطبيعي موجود بوجود افراده . فتدبر .

قلت: ان ما ذكرناه من التحقيق في معاني الحروف و غيرها ليس فيه ما يدل على ان الاعيان الخارجية هي معاني الحروف و غيرها بل ذكرنا ان الوضع يتبع الوجودات و على الواضع الحكيم ان يضع الفاظا للدلالة على المعاني قدر الكفاية فيضع للاعلام والافعال والوجودات المستقلة و الربطية اشياء من اللفظ . فاذا كان جزء كثير من الوجودات الوجودات الربطية فعليه وضع الفاظ بازائها كما عليه ان يضع بازاء الوجودات غيرها الفاظا . و اذا كان بين الوجودين فرق فارق واضح فيتفاوت المعنى قهرا .

تلخص مما مر :

- ان المعاني الحرفية غير المعاني الاسمية
- لا يصح استعمال الحرف مكان الاسم و عكسه؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم و عكسه .
- و بذلك ضيق على بعض المقالات في علم المفردات كالقول بكون «أل» حرفا في افتراض دلالاته على الاستغراق و حلول «كل» محله بلا تصرف و لا عناية. كذلك لفظة «من» اذا كانت للتبويض و هكذا. فيشدد على مقالة مثل ابن هشام في جعله «ال» لاستغراق الافراد حرفا و قوله : بأنه تخلفه «كل» حقيقة و اسمية كل و ان الحرف لا يرادف الاسم و لاعكسه⁴.

الراي الثاني : القول بكون الحروف علائم

قال المحقق الرضى بعد افادته اشياء كأنها غير ملتزمة و لا يتيسر الجمع بينها بسهولة:

«الحرف وحده لا معنى له اصلا ، اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان في ذلك الشئ فائدة ما»⁵.

وقال ايضا :

«ان الحد الصحيح للحرف ان يقال: هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره و لا يقال : هو ما دل على معنى في غيره»⁶.

فهو - قدس سره - جعل مصداق «في غيره» المذكور في حد الحرف: اللفظ الآخر. اي: ما لا يدل الا على معنى في لفظ غيره. ف «في غيره» وصف للفظ مقدر و ليس وصفا ل «معنى»⁷.

³ . كفاية الاصول، ج1، ص65.

⁴ . كل ذلك في معنى اللبيب.

⁵ . شرح الكافية، ج1، ص10.

⁶ . المصدر، ج2، ص26.

⁷ . لاحظ المصدر، ج1، ص9؛ بسط اللال ، ص70 و71.